الفصل الثاني عشر

رقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية

- **الرقابة على الودائع المصرفية:**
- هي مجموعة الأساليب والأدوات التي يستخدمها البنك المركزي ضمن الإطار القانوني المعمول به لضمان سلامة ودائع الجمهور لدى البنوك و إعادتها إلى أصحابها عند الطلب أو حسب عقد الوديعة.

- **الهدف الرئيسي لرقابة البنك المركزي على ودائع البنوك:**
- ضمان إعادة هذه الودائع إلى أصحابها .

- **أهداف أخرى :**
- ١ـ ضمان عدم إساءة البنوك لإدارة هذه الودائع.
- ٢ـ ضمان عدم تعدي إدارات البنوك على الودائع.
- ٣ـ ضمان استغلال الودائع الاستغلال الأمثل.
- ٤ـ ضمان وفاء البنوك بالتزأمها نحو أصحاب الودائع.
- ٥ـ ضمان الاستقرار الاقتصادي حيث أن إخلال البنوك بالتزاماتها بؤدي إلى تدهور اقتصادي لا تحمد عقباه.
- ٦ـ السيطرة على عرض النقد.

- **أدوات الرقابة على الودائع المصرفية:**
- **أ- الأساليب الكمية**
- **ب- الأساليب النوعية**

- **أ- الأساليب الكمية:**
- **١- سياسة نسبة الاحتياطي:** تصدر البنوك المركزية تعليمات للبنوك العاملة تجبرها على الاحتفاظ بنسبة من ودائعها لديه وتتناسب هذه النسبة مع الحالة التي بمر بها الاقتصاد من تضخم وكساد.

- **٢- نسبة السيولة القانونية:** يطلب البنك المركزي من البنوك الاحتفاظ بموجودات سائلة منسوبة إلى مجموع الودائع.

- **٣- نسبة رأس المال إلى الودائع :** يتم إصدار تعليمات من البنك المركزي لجميع البنوك العاملة بضرورة عدم انخفاض رأسمال البنك عن نسبة معينة من الودائع .

- **ب- الأساليب النوعية:** هي تلك الأساليب المتبعة لضمان سلامة الإجراءات المتعلقة بالودائع من الناحية العملية والتي تساهم في زيادة كفاءة الأساليب الكمية المتعلقة بالرقابة على الودائع. **ومن هذه الأساليب:**

- ١- تحديد أنواع الأموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية.
- ٢- تحديد الأموال التي تدخل في نسبة السيولة.
- ٣- التفتيش المصرفي الميداني : التأكد من صحة العمليات التي تجري على حسابات العملاء وصحة الإجراءات التي يتم بها فتح الحسابات والتصرف فيها .

- **الرقابة على الائتمان في المصارف:**
- **تعريف الائتمان:** هو دفع مبلغ من المال من البنك للعميل مقابل حق استرداده مع فوائده و أي مستحقات أخرى عليه و أي ضمان أو كفالة أو تعهد يصدره البنك.

- **الرقابة على الائتمان:** قيام البنك المركزي باستخدام أساليب و أدوات معينة في السيطرة على الاستثمارات والتسهيلات المصرفية التي تقوم بها البنوك و توجيهها في ظل القوانين المعمول بها لتحقيق أهداف معينة.

- **أدوات الرقابة على الائتمان:**
- أ- الأساليب الكمية.
- ب- الأساليب النوعية.

- **أ- الأساليب الكمية:** تهدف هذه الأساليب إلى التأثير في الحجم الكلي للائتمان في البنوك . و من هذه الأساليب:

- **١- سعر إعادة الخصم:**
- هو أسلوب تقليدي يقوم به البنك المركزي بصفته بنك البنوك والمقرض الأخير لها.
- - رفع سعر الخصم يؤثر سلبيا على كمية الائتمان الممنوح.

- **٢- عمليات السوق المفتوحة:**
- هو قيام البنك المركزي ببيع أو شراء السندات في السوق حسب الهدف الذي ينوي تحقيقه
- - **بيع** السندات يؤدي إلى **تخفيض** الأموال المتاحة للتمويل
- - **شراء** السندات يؤدي إلى **زيادة** الأموال المتاحة للتمويل

٣- تحديد نسبة الائتمان إلى الودائع:

إجبار البنوك على عدم تجاوز الائتمان الممنوح نسبة معينة من الودائع.

٤- تغير نسبة الاحتياطي:

يستطيع البنك المركزي إصدار تعليمات للبنوك بزيادة أو تخفيض نسبة الاحتياطي بما يتناسب مع أهدافه.

- زيادة هذه النسبة تحد من قدرة البنوك على التوسع في منح الائتمان

ب- الأساليب النوعية: تهدف إلى توجيه الائتمان إلى النواحي المرغوبة والأغراض التي تخدم الاقتصاد وتساهم في نموه. **ومنها:**

١- تحديد الهامش المطلوب في عمليات التمويل بالهامش:

هي قيام البنك المركزي بتحديد نسبة الهامش المطلوب في هذه العمليات المصرفية بما يتناسب مع هدف البنك المركزي.

- زيادة نسبة الهامش تؤدي إلى تراجع الائتمان الممنوح لتمويل عمليات شراء الأوراق المالية و توجهه إلى عمليات أخرى.

٢- تغير سعر الفائدة على بعض أنواع القروض:

كأن يقوم البنك المركزي برفع أسعار الفائدة على القروض الاستهلاكية. مثل القروض الممنوحة للأفراد بغرض السياحة.

أو تخفيض سعر الفائدة على القروض الإنتاجية لتوجيه القروض نحوها .

- **٣- الإقناع الأدبي :**
- محاولة التأثير على السلوك الائتماني للبنوك من خلال الصحف والمجلات والحوار المباشر ليتناسب هذا السلوك مع أهداف البنك المركزي .

- **٤- تحديد حصة الائتمان:**
- يقوم البنك المركزي بتحديد سقوف معينة للقروض والسلف بشكل عام وعدم تجاوزه، أو تحديد سقوف معينة لاستخدامها في تمويل قطاعات معينة وعدم تجاوز هذه السقوف.
- **٥- التصريح عن المخاطر المصرفية:**
- يجبر البنك المركزي البنوك العاملة على التصريح عن كمية و نوعية الائتمان الممنوح للمتعاملين معها الذين تزيد التسهيلات الممنوحة لهم على مبلغ معين .
- **- يهدف البنك المركزي من ذلك إلى :**
- ١- التأكد من تطبيق البنوك التجارية للبنود القانونية المتعلقة بالتسهيلات والضمانات .
- ٢- إيجاد نظام معلومات جيد يخدم جميع البنوك في اتخاذ القرارات الائتمانية.
- ٣- يساعد كشف الأخطار المصرفية في تزويد البنوك العاملة بالمعلومات الائتمانية عن المتعاملين الحاليين أو المحتملين لمسأعدتها في اتخاذ القرارات الائتمانية الأكثر صوأبا و دقة.